٣٨٣
م و

ز ـ خ ل

٣٤٢
١٤٢
ق / ١

T03-00231

جامعة عين شمس
كلية الحقوق
مكتبة الدراسات العليا

قانون العمل الاتفاقي

دراسة مقارنة

في القانونين المصري والفرنسي

رسالة دكتوراه

مقدمة من

السيد عيد نايل عوض
المدرس المساعد بقسم القانون المدني
بكلية الحقوق - جامعة عين شمس

تتكون لجنة الحكم على الرسالة من :

١ - الأستاذ الدكتور محمد لبيب شنب
أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة عين شمس. رئيسا

٢ - الأستاذ الدكتور عبد الودود يحيى
أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة القاهرة. عضوا

٣ - الأستاذ الدكتور محمد علي عمران
أستاذ ورئيس قسم القانون المدني بكلية الحقوق
جامعة عين شمس والمشرف على الرسالة. عضوا

١٩٨٣

بسم الله الرحمن الرحيم

"وَقل إعملوا فسيرى الله عملكم
ورسوله والمؤمنون"

صدق الله العظيم

اهـــداء

الى أستاذى

الى والدىّ

الى زوجتى

الى عمرو

أقدم هذا العمل لمسة عرفان وتقدير ووفاء..

السيد عيد نايل عوض

مقدمة

تظهر فى كل حقبة من الزمن أنظمة قانونية جديدة وتولد علاقات اجتماعية جديدة ، وهذه الأنظمة ، وتلك العلاقات يجب الاهتمام بها ودراستها دراسة متعمقة . وهذه الدراسة هى المهمة الأولى لرجل القانون . ومن أهم الأنظمة القانونية التى ظهرت منذ منتصف القرن الماضى ومازالت تجذب انتباه الفقه الى طبيعة مضمونها أكثر فأكثر نظام اتفاقات العمل الجماعية . فقد أصبح هذا النظام من أهم مظاهر الديمقراطية الاجتماعية فى العصر الحالى ، ويتمثل فى تكوين أعضاء المهنة بأنفسهم لقواعد اتفاقية تحكم علاقات العمل التى تنشأ فيما بينهم وترتبط مدى تقدم هذا النظام ارتباطا وثيقا بالنظام السياسى السائد فى الدولة ، ومن ثم فان أهمية القواعد الاتفاقية فى حكم علاقات العمل تزداد فى الدول الديمقراطية عنها فى الدول الدكتاتورية والشمولية ، فتقدم هذا النظام يعتمد أساسا على الاعتراف للعمال بحق الاضراب الذى يمكنهم من الضغط على أرباب الأعمال واجبارهم على التفاوض حول شروط العمل .

وهذا البحث محاولة لتقديم آثار الاتفاقات الجماعية كمجموعة من القواعد القانونية التى تنشأ فى صورة اتفاقية ، وتعد مصدرا من مصادر قانون العمل متميزا عن المصادر الأخرى ، مع تحديد كيفية نشوئها ومرتبتها فى تدرج هذه المصادر ، ثم تطبيقها على عقود العمل الفردية .

وقبل عرضنا المفصل لموضوع البحث نعرض لتعريف قانون العمل الاتفاقى ، ثم لأهميته ، وأخيرا نعرض بايجاز للتطور التاريخى لنظام الاتفاقات الجماعية فى القانونين المصرى والفرنسى .

رقم الصفحة

البـــاب الثانـــى

طبيعة قواعد قانون العمل الاتفاقى وحدودها ٥٤٨

الفصل الأول : طبيعة قواعد قانون العمـــل
الاتفاقـــى ٥٤٩
المبحث الأول : طريقة انطباق القواعـــد
الاتفاقيـــة ٥٥٢
المطلب الأول : موقف القضـــــاء ٥٥٣
المطلب الثانى : موقف الفقـــــه ٥٥٥
المبحث الثانى : نتائج الطبيعة الآمرة للقواعد
الاتفاقية ٥٦٦
المطلب الأول : جزاء الاخلال بقواعـــد
قانون العمل الاتفاقـــــى ٥٦٧
المطلب الثانى : تقييد نزول العامـــل
عن حقوقه الناشئة عن القواعد الاتفاقيـــة ٦١٠
المطلب الثالث : تطبيق الشروط التعاقدية
المخالفة للقواعد الاتفاقية اذا كانـــت
المخالفة أصلح للعامـــــل ٦١٥

الفصل الثانى : حدود الطبيعة الآمرة لقواعـــد
قانون العمل الاتفاقى ٦٢٢
المبحث الأول : مدى قدرة أطراف الاتفـــاق
على استبعاد الطبيعة الآمرة لقواعـــده ٦٢٣
المبحث الثانى : مدى قدرة القواعد الاتفاقية
على تقييد الحرية التعاقدية الفرديـــة ٦٢٨
المطلب الأول : هل يمكن لقانون العمـل
الاتفاقى استبعاد مبدأ تطبيق الشروط
التعاقدية الأكثر فائدة للعامـــل ؟ ٦٢٨

رقم الصفحة

المطلب الثانى : مدى صحة البنـــــود
الاتفاقيـة التى تنص على حفـــــظ
المزايا التعاقدية ٦٣١

المبحث الثالث : القواعد الاتفاقية وتقييد حقوق
أعضاء المهنة ٦٤١
المطلب الأول : قانون العمل الاتفاقـــى
وتنظيم الاضراب ٦٤٢
المطلب الثانى : القواعد الاتفاقية وحقـوق
العمال الفردية ٦٤٧
الخاتمـــة ٦٥٨
المراجـــع ٦٧٢
محتويات الرسالة ٧٠٣-٧١٠